CİLT 2 SAYI 1 YIL 2020

AKADEMİK TARİH VE ARAŞTIRMALAR DERGİSİ

ATAD

JOURNAL OF ACADEMIC HISTORY AND STUDIES

VOLUME2 ISSUE 1 YEAR 2020

Ayoub Mohammed Jasim Bajilan
ORCID https://orcid.org/0000-0002-4394-6838
Husam aldeen Mohammad Salman Dawood
ORCID https://orcid.org/0000-0001-5983-6652

الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص

Atıf yapmak için:, Ayoub Mohammed Jasim Bajilan ve Husam aldeen Mohammad Salman Dawood "الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص", *Akademik Tarih ve Araştırmalar Dergisi*, Cilt: 2, Sayı: 1, (2020), s.28-47.

ECONOMIC THOUGHT BETWEEN CHRISTIANITY AND ISLAM, BETWEEN GOALS AND CHARACTERISTICS

To cite this article: Ayoub Mohammed Jasim Bajilan and Husam aldeen Mohammad Salman Dawood, "الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص", *Journal of Academic History And Studies*, Volume: 2, Issue: 1, (2020), pp. 28-47.

Makale Geliş Tarihi: 10.06.2020 – Yayına Kabul Tarihi: 15.06. 2020

Ayoub Mohammed Jasim Bajilan*
Husam aldeen Mohammad Salman Dawood**

الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص

الملخص: تتناول هذه المقالة وجهة نظر الفكر المسيحي والإسلامي إلى المال – باعتباره أساس النشاط الاقتصادي – ، وكيف عدَّ الفكر المسيحي المال ملكية مطلقة لله تعالى ودور الإنسان فيه هو مجرد خليفة ووكيل الله تعالى في هذا المال، وأن هذه الوكالة مرتبطة بألا يسمح له أن يجمدها ، بل تسييرها واستثمارها في وقت الحاجة بالعدل ، وتحقيق منفعة له ولغيره، أما مجرد تصرفه – الإنسان – في غير ذلك فإنه يعد خيانة للوكالة والخلافة في هذا المال. أما الفكر الإسلامي الذي يعترف بأهمية المال في العمل الاقتصادي باعتباره هو الذي يحرر الإنسان من السؤال – باعتباره هذا الفكر جزءا من نظام الإسلام – فأكد على كرامة العمل، بل ورفع من قدره وارتقى به إلى درجة العبادة، عندما يقترن بالنية الصالحة ويلتزم بالأحكام الشرعية؛ معتبراً أن من ضمن خصائص هذا النشاط هو ارتباطه بالأخلاق والعبادة وله أهداف سامية يسعى إلى تحقيقها لا تخالف هذه الأحكام الشرعية ، جاعلاً الرقابة على هذا العمل تنبع من داخل المسلم ذاته، وليس فقط رقابة الدولة المعنية بهذا؛ ذلك أن هذا العمل الهدف منه هو تحقيق حد الكفاية لهذا الإنسان حتى لا يكون هناك تفاوت كبير في توزيع الثروة والدخل، ومن هنا تحقيق القوة المادية والدفاعية بين أفراد الأمة الإسلامية .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي المنهج الإلهي المهيمن والفاعل في صلاح وتنمية تعاملات الإنسان الإقتصادية والمالية

ECONOMIC THOUGHT BETWEEN CHRISTIANITY AND ISLAM, BETWEEN GOALS AND CHARACTERISTICS

Abstract: This article examines the point of view of Christian and Islamic thought regarding money - as the basis of economic activity -, and how Christian thought considers money as absolute property of God and the role of man in it is only a successor and a proxy of God in this money, and that this agency is linked to not being allowed to freeze it, but rather to direct it and invest it In a time of need for justice, and achieving benefit for him and others, as for just his behavior - the human being - otherwise, it is considered a betrayal of the agency and succession in this money. As for the Islamic thought that recognizes the importance of money in economic work as it is the one who frees the person from the question - as this thought is part of the Islamic system - he emphasized the dignity of the work, and even raised its value and raised it to the degree of worship, when it is combined with good intention and adheres to the legal provisions, considering That among the characteristics of this activity is its association with morality and worship and has lofty goals that it seeks to achieve that do not violate these legal provisions, making oversight of this work stems from within the Muslim himself, and not only the control of the country concerned with this; that this action is aimed at achieving sufficiency For this human not even The fact that there are significant disparities in wealth and income distribution, hence the achievement of physical strength and defense between the members of the Islamic nation.

Key words: Islamic history, Christian and Islamic thought , Islamic economy, Islamic thought, Islamic system

* Asst. Prof. Dr., Alsalam University College, Faculty of Economics and Community Development, bakeralzaidi@gmail.com, ORCID https://orcid.org/0000-0002-4394-6838
** Asst. Teacher, Alsalam University College, hm766985@gmail.com, ORCID https://orcid.org/0000-0001-5983-6652

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين . ثم أما بعد :

منذ وجود الإنسان على هذه البسيطة، وهو يكافح من أجل البقاء وتعمير الأرض التي استخلف فيها، مستعيناً بذلك بكل ما حباه الخالق من موارد ومقومات؛ لتأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن والأمان، ولتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي، فعمل على تطوير أساليب الإنتاج والتبادل، كما حسن من مستوى الأداء الإداري وتبنى السياسات الاقتصادية، واخترع النقود، وأحدث ثورة في عالم الاتصالات والمعلومات.

ولقد صاحب هذا التطور ظهور كثير من الآراء والأفكار الاقتصادية لكثير من الفلاسفة والكتاب، إضافة إلى ما أتت به الأديان السماوية من قواعد وأحكام وتشريعات اقتصادية إلا أن هذه الأفكار الاقتصادية كانت متناثرة في كثير من الكتب وتمثل جزءاً من آراء وقوانين أخرى تتصل بالسلوك الإنساني وفلسفته في الحياة ؛ ولذا اخترنا هذه الأفكار الاقتصادية والتي أتت بها الأديان السماوية في صورة قواعد وأحكام وتشريعات – مقتصرا على المسيحية والإسلام – لتكون مدار مقالتنا الموسومة بعنوان : **(الفكر الاقتصادي بين المسيحية والإسلام بين الأهداف والخصائص)** .

مشكلة المقالة:

ظهور الكثير من الآراء والأفكار الاقتصادية لكثير من الفلاسفة والكتّاب، بالإضافة إلى ما أتت به الأديان السماوية من قواعد وأحكام وتشريعات اقتصادية متناثرة في كثير من الكتب تمثل جزءاً من آراء وقوانين تتصل بسلوك الإنسان؛ لتأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن والأمان، ولتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي .

أهمية المقالة:

– بيان أن الاقتصاد الإسلاميُّ يتميَّز عن غيره من الأنظمة المختلفة بعدَّة خصائص فريدة ومتميِّزة تجعله صالحًا لكلِّ زمان ومكان، وهو النِّظام الَّذي يقوم على تطبيق أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة في كافَّة أنواع المعاملات داخل النَّشاط الاقتصاديّ، فالنِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظام مثاليٌّ، لا يقف عند حدود الوصف لما هو كائن، وإنَّما يهتمُّ بما يجب أنَّ يكون.

أهداف المقالة:

– بيان أن الفكر الاقتصاديُّ في الإسلام فكر ربَّانيُّ المصدر، فكلُّ الأفكار الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرَّفة، أم نظريَّات وضعيَّة من استنباط البشر الَّذي يصيب ويخطئ، ويتأثَّر بالفلسفات المعتنقة والبيئة المحيطة. كذلك هو فكر ربَّانيُّ الهدف، حيث يتمثَّل مقصده في إشباع وتوفير الحاجيات الأساسيَّة للإنسان ، وتوفير حدِّ الكفاية اللَّائق به؛ ليحيا حياة طيِّبة رغدة يتحقَّق فيها الإشباع المادِّيُّ، والرُّوحيُّ جنبًا إلى جنب فهو نظام وسطيٌّ في حين أن النظم الأخرى ركَّزت على الجانب المادِّيّ؛ حتَّى أصبح الهدف الوحيد للنَّشاط الاقتصاديّ للإنسان المعاصر، دون مراعاةٍ أو التفاتٍ للقيم الأخلاقيَّة والرُّوحيَّة .

– بيان أن يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين (بشريَّة– ذاتيَّة) في حين النظم الأخرى قد انفصلت عن الدِّين تمامًا، وأبعدته عن القيام بدور إيجابيّ في نظامها الاقتصاديّ، ونتيجة لذلك؛ فإنَّ رقابة النَّشاط الاقتصاديّ في ظلِّ هذه النُّظم مُوكَلَةً إلى السُّلطة العامَّة، تمارسها طبقًا للقانون، الأمر الَّذي يجعلها في النِّهاية عاجزة عن تحقيق جميع أهدافها؛ لعدم وجود رقابة أُخرى غيرها.

منهجية المقالة:

لقد اعتمدنا في أسلوب معالجتنا لموضوع الدراسة على منهجين أساسيين هما:

أ– المنهج التحليلي المقارن: ويأتي استخدام المنهج التحليلي المقارن بسبب طبيعة الموضوع، وهو تحليل الأفكار الاقتصادية في التشريع المسيحي والإسلامي .

ب– المنهج المقارن: فقد تم استخدام هذا المنهج في مقارنة الخصائص والأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها كل من الفكر المسيحي والإسلامي .

الدراسات السابقة:

– في الفكر الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة/ فاضل عباس الحسب، ط2 ، بيروت ، (لبنان) ، عالم المعرفة، 1981م.

– الاقتصاد المالي الإسلامي: دراسة مقارنة بالنظم الوضعية/ عبدالكريم صادق بركات، عوف محمود الكفراوي، الاسكندرية ، (مصر) ، مؤسسة شباب الجامعة، 1900م.

– الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، إبراهيم محمد إسماعيل، القاهرة،دار القاهرة للطباعة،1961م.

– الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة،د. يوسف كمال، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1410هـ–1990م.

– اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، محمد باقر الصدر ، دار الكتاب اللبنانى، 1977م.

فرضيات المقالة:

1– إن محدودية العقل البشري مصدر خلل رئيس في بناء النظم الاقتصادية الوضعية تؤدي بها إلى الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي وضياع العدالة الاجتماعية.

2– ربانية المصدر في فقه الاقتصاد الإسلامي سبب لعدم تعارضه مع مصالح البشر الحقيقية، وضمان لعدم وقوع الاقتصاد في الأزمات أو عدم الاستقرار، وكذلك ضمان لتحقيق العدالة الاجتماعية.

3– انحراف النفوس وراء أهوائها وشهواتها مصدر خلل رئيس آخر في بناء النظم الاقتصادية الوضعية يؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد وضياع العدالة في المجتمع.

4– تميز الاقتصاد الإسلامي بالعدل والأخلاقية ينأى به عن الأزمات وعدم الاستقرار.

5– الاقتصاد الإسلامي ملاذ الشعوب في تحقيق سعادة الدارين.

خطة المقالة :

وقد قسّمنا المقالة إلى : مقدمة ، وثلاثة مباحث وخاتمة .

وكان المبحث الأول للمقالة بعنوان : خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي: وقسمناه إلى مطلبين يتكون كل مطلب منهما من ثلاثة فروع، تناولنا فيها كيّف اختلفت وجهات نظرة الكتاب والباحثين في تحديد نظرة المسيحية للمال وخلافة الإنسان له .

والمبحث الثاني بعنوان : أهداف الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي: وتم الحديث في هذا المبحث بما جاء فيه من مطالب عن أهداف الفكر الاقتصادي من هذا المال من خلال موقف النشاط الاقتصادي من فكرة الحلال والحرام في الفكر المسيحي .

والمبحث الثالث بعنوان : خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي وأهدافه: وقسمناه إلى مطلبين، يتكوّن كل مطلب منهما من ثلاثة فروع، تناولنا فيها الخصائص التي تميز بها الفكر الاقتصادي الإسلامي عن غيره من الأفكار الاقتصادية الأخرى، بل والأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها.

والخاتمة فقد بيّنا فيها أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها في ضوء هذه المقالة .

الباحثان

المبحث الأول : خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي

لقد تعددت آراء الكتاب والباحثين في تحديد الفكر المسيحي للمال – بكونه مدار الاقتصاد المسيحي – بل وخلافة الإنسان لهذا المال في التشريع المسيحي ؛ حيث ذهب من يقول بأن المسيحية جاءت لتحارب المال، وتعده عقبة بين الإنسان ودخوله الجنة، ومنهم من جعل من المال وسيلة من وسائل صلاح الحياة، واعتبر ذم المسيحيين للمال في بعض نصوصهم وتفسيراتهم، لا يعني أن الغاية الكلية لهذا الدين، هي محاربة المال؛ حيث جاء في بعض كتبهم عن المال ما يدل على ذلك[1]: ((المال هو مشكلة ذات أهمية في الحياة المسيحية، وقد تكلم عليه يسوع كغيره من الموضوعات، بيد أن القلة من الدعاة يتجرؤون على حديث المال في كنائسهم مع رعاياهم، وكلام المسيح عن المال يقصد به إصلاحه ؛لأنه حجر عثرة في إصلاح الحياة، وهذا الإصلاح قد يناط بمسؤوليات عن طريق كسب المال أو حفظه أو إنفاقه، أو سلطته أو إسرافه، بل ويشكل المال والصحة مفتاح السعادة كما يقول البعض)) [2]. بل وهناك من يجعل المال ملكا مقدسا يحول الشخص

[1] أبحاث في الشرائع (اليهودية والنصرانية والإسلام)، د. فؤاد عبد المنعم ، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1414هـ – 1994م، ص 163.

[2] المال والتشبث به، مشيل دي فاليري ، مركز دافينش، المصرية للنشر والتوزيع، 2006م ، ص 5.

من العمالة المشينة إلى السيادة المطلقة في المجتمع المسيحي، والنصارى متعلقون به – وإن لم يعترفوا بذلك صراحة– وهم مسلحون بسوء الفهم في سيرهم على منهج رب المال في مالهم[3].

ولأهمية المال في الفكر المسيحي على هذا النحو ستكون دراستنا لهذا المبحث من خلال مطلبين: الأول: خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي، ودراستنا لهذا المطلب ستكون موزعة على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول: ملكية المال الحقيقية في الفكر المسيحي، والفرع الثاني: خلافة الإنسان المسيحي لمال الله سبحانه وتعالى، والفرع الثالث: موقف البابوات من خلافة الإنسان لمال الله تعالى.

والثاني: أهداف الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي من خلال فكرة الحلال والحرام، ودراستنا لهذا المطلب ستكون موزعة على ثلاثة فروع،هي: الفرع الأول: النشاط الاقتصادي – المال– لا يخضع لفكرة الحلال والحرام،والفرع الثاني: النشاط الاقتصادي – المال– يخضع لفكرة البعد الروحي الأخلاقي، والفرع الثالث: النشاط الاقتصادي– المال– يخضع لفكرة الحلال والحرام.

الفرع الأول: ملكية المال الحقيقية في الفكر المسيحي:

لقد اختلف الفكر المسيحي لملكية للمال كما سبق فمنهم من يقول بأن المسيحية جاءت لتحارب المال، وتعده عقبة بين الإنسان ودخوله الجنة، فالكتاب المقدس وضح أن حب المال والاتكال على المال هو شر (هكَذَا طُرُقُ كُلِّ مُولَعٍ بِكَسْبٍ. يَأْخُذُ نَفْسَ مُقْتَنِيهِ) [4]. و(لاَ :وأصل كل الشرور ودليل ذلك في العهد القديم تَتْعَبْ لِكَيْ تَصِيرَ غَنِيًّا. كُفَّ عَنْ فِطْنَتِكَ) [5].

ودليل ذلك في العهد الجديد: (لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَخْدِمَ سَيِّدَيْنِ، لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُبْغِضَ الْوَاحِدَ وَيُحِبَّ الآخَرَ، أَوْ يُلاَزِمَ الْوَاحِدَ وَيَحْتَقِرَ الآخَرَ. لاَ تَقْدِرُونَ أَنْ تَخْدِمُوا اللهَ وَالْمَالَ) [6]. فـ"مَحَبَّةَ الْمَالِ أَصْلٌ لِكُلِّ الشُّرُورِ، الَّذِي إِذِ ابْتَغَاهُ قَوْمٌ ضَلُّوا عَنِ الإِيمَانِ، وَطَعَنُوا أَنْفُسَهُمْ بِأَوْجَاعٍ كَثِيرَةٍ [7].

ومنهم من يرى– هو الراجح– أن المال هو ملك خالص لله تعالى وليس للإنسان عليه أي سلطة، وهذا الرأي يقر به مؤمنو أهل الكتاب من المسيحيين ويكرره وعاظهم، ويردده دعاتهم وخلاصته على هذا النحو : الإيمان بأن الله خالق كل شيء ومالكه، وأن المخلوقات كلها ملك له، يرزق من يشاء بغير حساب، والمال ماله، ويهبه من يريد ومن لا يريد، ولا يعطيه القوي لقوته، ولا يمنعه عن الضعيف لضعفه، وكم من الأقوياء – وهم فقراء– وكم من الضعفاء – وهم رجال ذو ثراء – وما الأموال إلا عطايا الخالق لمخلوقاته، وهي في أيدي الناس بالوكالة وهم وكلاء الرب الوكيل الأمين، وهو الذي يلتزم بشروط موكله وينفذها بكل إخلاص وأمانة، ولا

[3] المصدر نفسه، ص 7 .

[4] سفر الأمثال ، الإصحاح 1: 19.

[5] سفر الأمثال ، الإصحاح 23: 4.

[6] إنجيل متى ، الإصحاح 6: 24.

[7] رسالة بولس الرسول الأولى إلى تيموثاوس ، الإصحاح 6: 10.

يتعدى حدود المفوض، ولا يفرض الله تعالى شروطاً في كتابه الإنجيل في طاعة أوامره، واجتناب نواهيه، ولكن يجب الاعتراف بجميع العطايا، هو المتمثل بشروط المعطي المتوقف عند حدود المالك الفعلي للمال والاعتراف بحق الله تعالى في أموال الناس لا يكون إلا كما أمر[8].

وهذا يعني كما يرى الباحثان أن الله تعالى هو المالك الحقيقي للأرض وكل ثرواتها، بما فيها الأموال المتداولة بين أيدينا، بل وكل ما نملكه يعود إلى ملكية الله تعالى بالفعل ، ولقد استدل الكتّاب المسيحيون على ذلك بنصوص من العهد القديم؛ نذكر منها الآتي:

1- " لِي الْفِضَّةُ وَلِي الذَّهَبُ، يَقُولُ رَبُّ الْجُنُودِ "[9].

2- " وَلكِنْ مَنْ أَنَا، وَمَنْ هُوَ شَعْبِي حَتَّى نَسْتَطِيعَ أَنْ نَنْتَدِبَ هكَذَا؟ لأَنَّ مِنْكَ الْجَمِيعَ وَمِنْ يَدِكَ أَعْطَيْنَاكَ "[10].

ولم تقف هذه النظرية عند هذا الحد، بل أخذت حيزاً كبيراً، في الفقه الاجتماعي للكنيسة؛ حيث تناول هذا الفقه موضوع الملكية في جوانب مختلفة لها؛ كالملكية في الكتابات المقدسة، الملكية عند آباء الكنيسة، الملكية عند السلطة الدينية، ومسألة الحق الطبيعي للإنسان والملكية، وملكية المنافع الاستهلاكية الخاصة، والملكية الخاصة بطريق الإنتاج[11].

ويتضح مما سبق للباحثين أن آباء الكنائس المسيحية الذين شاركوا في تصنيف الفقه الاجتماعي، أخذوا في تأصيل الفكر المسيحي حول الملكية من خلال الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد على هذا النحو:

1- العهد القديم: يجد في الملكية أنها ليست علاقة الإنسان بثروات هذا العالم، بل تضاف إليه العدالة الاجتماعية وعدالة الخالق[12].

ويتبين للباحثين ان الأساس في ملكية المال في الفكر المسيحي – العهد القديم – هو أن الله تعالى رب كل الكائنات ومالكها، وإنما عهد بهذا المال للإنسان لإعمار الأرض، بل وسخر لهم ما فيها جميعاً، ليكون ذلك قوام حياته، ودليل ذلك ما جاء من النصوص في العهد القديم؛ منها:

" كل حي متحرك طعاماً لكم، فتأكلون كل شيء كما تأكلون البقول الخضراء التي أعطيتكم "[13]. بل والأرض نفسها ملك لله تعالى بدليل ما نص في العهد القديم: " والأرض لا تباع بتة لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي "[14].

---

[8] فقه المعاملات المالية في الأديان السماوية ، د. أبو عبد الله بامبا عاجي، دار عباد الرحمن، الطبعة الأولى ، القاهرة , مصر ، 1430هـ – 2009م ، ص 149 .

[9] سفر حجي: الإصحاح 2/ 8. في النسخة المعتمدة لدينا من التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، التعريب والجمع التصويري لجنة الترجمة : وليم وهبة وآخرون، شركة ماستر ميديا ، بلا- ت ، ص1882 .

[10] سفر أخبار الأيام الأول ، الإصحاح 29/ 14.

[11] الفقه الاجتماعي للكنيسة، د. وليم فابريل، ، ترجمة : عادل زعيتر، منشورات الكنيسة الكاثوليكية في مصر، 2009م، ص138.

[12] فقه المعاملات المالية في الأديان السماوية ، د. بامبا عاجي، ص 150.

[13] سفر التكوين، الاصحاح3/9.

[14] سفر اللاويين، الاصحاح23/25.

وعندما فسر آباء الكنائس المسيحية هذه النصوص، جاء تفسيرهم على هذا النحو: أنه لا ملكية مطلقة إلا لله تعالى وحده، فكأن الله تعالى يريد أن يجنب شعبه " المادية " فإذا كنت تعتقد أن الله تعالى قد وكلك على بعض موارده واضعاً إياها تحت تصرفك، فلابد أن تجعل مالك متاحاً بدرجة كبيرة للآخرين، ولكن من العسير أن تفعل ذلك أن كنت تعتقد أن ما عندك هو لك، بل ويجب أن تعد نفسك وكيلاً على ما أعطاك الله تعالى وليس مالكاً له[15]. وذلك من خلال التزامك بواجب العشور[16].

2- العهد الجديد: ويتفق العهد الجديد مع العهد القديم في أن الملكية – المال– ليست حقاً محضاً للإنسان، بل هي حقاً لله تعالى وهو المالك الأول لكل شيء؛ لذلك علينا مساعدة المحتاجين بممتلكاتنا، ودليل ذلك ما نص عليه العهد الجديد:

" كَحَزَانَى وَنَحْنُ دَائِمًا فَرِحُونَ، كَفُقَرَاءَ وَنَحْنُ نُغْنِي كَثِيرِينَ، كَأَنْ لاَ شَيْءَ لَنَا وَنَحْنُ نَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ "[17].

ولا يختلف موقف آباء الكنيسة عما ورد في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد من ملكية الله تعالى لكل شيء، بل تطورت آراء البابوات وقرارات المجامع الكنسية في القرون الأخيرة، واتجهت إلى دراسة جميع أنواع الملكية وتحديد نظر الكنيسة لها[18]؛ حيث ذهبوا إلى محاولة التصديق أن المال هو ثمرة جهود المسيحي وعمله، وهو ملكه، ولكن يجب عليه الاعتراف بأن الحياة والصحة والطاقة نعمة من نعم الله تعالى عليه، والحذر ألا يستسلم بسهولة لمحاولات الاعتقاد أن المال الذي يملكه من نتاج عمله فقط، والدليل ما جاء في العهد القديم:

---

[15] التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، التعريب: وليم وهبة وآخرون، ص261.

[16] العشور: التعشير هو تقديم جزء من عشرة أجزاء مما يرزق الله تعالى الإنسان. وفي هذا القانون يوصينا الرب بأن نرد إليه عشر مدخولنا. هذا المال يستعمل لعمل الرب. أول من تشير إليه الكتب المقدسة كشخص قام بدفع العشور هو النبي إبراهيم عليه السلام الذي قام بدفع عشره إلى ملك شاليم والذي كان كاهنا لله تعالى " وباركه وقال مبارك إبرام من الله العلي مالك السماوات والأرض، ومبارك الله العلي الذي أسلم أعداءك في يدك فأعطاه عشراً من شيء " (سفر التكوين 14:19–20). ويذكر أن هذا القانون كان يمارس على أيام آدم ونوح عليهما السلام ثم أمر الله تعالى بالعشور في الشريعة أيام موسى النبي عليه السلام فقال : " تعشيراً تعشر كل محصول زرعك الذي يخرج من الحقل سنة بسنة " (سفر التثنية14:22)، " وكل عشر الأرض من كل حبوب الأرض وأثمار الشجر فهو للرب، قدس للرب.." (سفر اللاويين27:30)، " عشر حنطتك وخمرك وزيتك" (سفر التثنية12:17). ينظر : الصدقة تعريفها وفائدتها، بقلم: الشماس نبيل حليم يعقوب، موقع الكنيسة الكاثوليكية الإلكتروني على النت ، على الرابط الآتي :

http://coptcatholic.net/p6193.

[17] رسالة بولس الرسول الثانية إلى أهل كورنثوس ، الإصحاح10/6. في النسخة المعتمدة لدينا من التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، التعريب والجمع التصويري، وليم وهبة وآخرون، ص2474.

[18] الفقه الاجتماعي للكنيسة، د. وليم فابريل، ص 138.

" ولئلا تقول في قلبك قوتي وقدرة يدي اصطنعت لي هذه الثروة، بل اذكر الرب الهك أنه هو الذي يعطيك قوة لاصطناع الثروة لكي يفي بعهده الذي أقسم لآبائك كما في هذا اليوم "[19].

بل ليس هذا فحسب فالمسيحيون يثبتون ملكية الله لكل ثروات العالم من خلال معجزاته التي يجريها على أيدي بعض الأنبياء، مثل مباركة ما لديهم حتى يقضوا ديونهم ويطعموا أتباعهم فكل ذلك يفيد أن الله مالك كل شيء [20]

الفرع الثاني: خلافة الإنسان المسيحي لمال الله سبحانه وتعالى

إن مفهوم ملكية المال المطلقة لله تعالى في الفكر المسيحي جعل للإنسان سلطة على الأشياء بكونه خليفة، ووكيلاً له على الأرض ، وتلك الأشياء التي تشملها الوكالة هي الموارد الأساسية للعيش التي لا تنحصر في أموال الاستهلاك، وما وضعت للاستعمال الفوري، بل الادخارات والمواد التي لا تتلف مباشرة عند الاستعمال كالملابس، والأسلحة، والأدوات والآلات، والأثاث، والمباني، والأراضي، وتلك ممتلكات تحفظ وترعى وتحقق النشاط الاقتصادي خدمةً للحاجات الإنسانية، حيث يخضع الانسان بقوته وسلطته كل الموارد المادية ويصرفها في حوائجه، إما أن يستخدمها ويستهلكها ويدخرها، وإما أن يحفظها ويرعاها، ويقصد بكل ذلك سلطة الإدارة والتنظيم، وهو المراد بتملك الإنسان ثروات الأرض وخلافته لهذا المال[21].

فالأرض وجميع ما عليها هي ملك لله تعالى وحده ثم خلق الإنسان فوضعه خليفة، ووكيلاً له على الأرض، وخلق كل الأشياء وجعل الإنسان مالكا لها، وأسند إليه تسيير تلك الثروات، ولكي يكون الإنسان خليفة، ووكيلاً لله تعالى في الأرض وجميع ما عليها فمهما بذل من جهد لكسب ماله فعليه أن يتذكر أن كل ما يملكه عطية من الله تعالى، والله تعالى لا يسمح له أن يجمدها بل تسييرها واستثمارها[22].

وان دليل ذلك من الكتاب المقدس: " ولئلا تقول في قلبك قوتي وقدرة يدي اصطنعت لي هذه الثروة، بل اذكر الرب إلهك أنه هو الذي يعطيك قوة لاصطناع الثروة لكي يفي بعهده الذي أقسم لآبائك كما في هذا اليوم "[23].

ان الفكر المسيحي يرى أن كل ما نمتلكه من ممتلكات مادية ومعنوية، هبة من الله تعالى، وقد أسند إلينا تسييره واستثماره، وسيأتي يوم يحاسب فيه كل واحد منا عن تصريف ماله وكل ما وكل إليه من ممتلكات مادية ومعنوية ومن هنا فاستعمال المال – في الفكر المسيحي – يكون في وقت الحاجة، وتحقيق منفعة له ولغيره، أما تصرفه – الإنسان – في غير ذلك فإنه يعد خيانة للوكالة والخلافة، التي استودعه إياها الله تعالى، وأنه سوف يحاسب فيما بعد حياته التي يعيش فيها، ودليل ذلك: " فقال له سيده نعما أيها العبد الصالح والأمين كنت أميناً في القليل فأقيمك على الكثير ادخل إلى فرح سيدك "[24].

---

[19]– 18. سفر التثنية، الإصحاح 8/ 17

[20] المال والتشبث به، مشيل دي فاليري، ص20.

[21] الفقه الاجتماعي للكنيسة، د. وليم فابريل، ص369.

[22] ينظر : بتصرف ، فقه المعاملات المالية، د. بامبا عاجي ، ص152.

[23] سفر التثنية، الإصحاح 8/17–18.

[24] إنجيل متى، الإصحاح25/ 21.

الفرع الثالث: موقف البابوات من خلافة الإنسان لمال الله تعالى

إن خلافة الإنسان لأموال الله تعالى وممتلكاته، بل وتوكيله عليها يشترط فيها تسييرها واستثمارها لخدمة الآخرين بعدالة فيما يتصرف فيه، وليس تجميدها لمصلحته فقط، فهو محاسب بعد ذلك من السيد المسيح نفسه عليه السلام ودليل ذلك: "اللهَ يُحْضِرُ كُلَّ عَمَل إِلَى الدَّيْنُونَةِ، عَلَى كُلِّ خَفِيٍّ، إِنْ كَانَ خَيْرًا أَوْ شَرًّا"[25] "أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْقِدِّيسِينَ سَيَدِينُونَ الْعَالَمَ؟"[26].

ومع دلالة النصوص المسيحية على مسؤولية الإنسان عن كل ما جمعه وعدده من الأموال فإن الكنيسة أردات أن تبين أن الناس كلها خلفاء في مال الله تعالى بشروط الخلافة، فحولت الملكية إلى نظام مشترك يجمع بين الملكية الفردية والملكية الجماعية، بل وأكدت على مبدأ مهم تناول أمرين مهمين: أولهما: الغاية العامة لثروات الأرض، والثاني: ثروات الأرض ملك للناس جميعاً[27].

وبدأ البابوات وآباء الكنيسة في شرح هذا النظام الكنسي الذي يتعلق بالملكية وأنواعها وتطورها؛ حيث أصدر البابا يوحنا الثالث والعشرون[28] بعض التعليمات التي تمت دراستها ومناقشتها في مجمع 1965م، وأصدرت قرارات بصفة خاصة بالملكية، ومن هذه القرارات الكنسية:أن الله أعطى الأرض للناس جميعاً بوجه شراكة بينهم، وهو حق لا ينكر الحق الفردي بتلك الممتلكات ، وأن للملكية وظيفة اجتماعية وواجبا اجتماعيا[29].

المبحث الثاني :أهداف الفكر الاقتصادي في التشريع المسيحي:

اختلفت الآراء في ما جاء به التشريع المسيحي من تشريعات سماوية تختص بتنظيم حياة المسيحي من حيث الحلال والحرام ؛ حيث هناك من يرى أن الفكر المسيحي له هدف من مزاولة الإنسان النشاط الاقتصادي، وهو أن يكون الكسب فيه حلال أي لا يؤدي إلى معصية، وهناك من قال أن الفكر المسيحي لم يشترط لمزاولة النشاط الاقتصادي توخي الكسب الحلال، بل فكرة الحلال والحرام غير واردة في التشريع

---

[25] سفر الجامعة ، الإصحاح 12: 14.

[26] رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس ، الإصحاح 6: 2.

[27] ينظر: بتصرف ، فقه المعاملات المالية، د. بامبا عاجي، ص153.

[28] البابا يوحنا الثالث والعشرون: (1963–1881)، ولد يوحنا في بيرجامو بإيطاليا وكان اسمه واسم عائلته إنجيلو جيوسيب رونكاللي. عين يوحنا كاهناً عام 1904م، ورقاه البابا بيوس الثاني عشر إلى مرتبة كاردينال عام 1953، ثم أصبح الباب عام 1958م انتخب لمنصب البابا عام 1958م، خلفاً لبيوس الثاني عشر، اعتقد كثير من الناس أن عهده سيكون قصيراً وخالياً من الأحداث نظراً لأن عمره كان يقارب الـ 77 عاماً، حصل على شهادة الماجستر عام 1961م. استكشف يوحنا ايضاً إمكانية الاتحاد مع الكنائس الارثوذكسية الشرقية، ويطلق عليه اسم البابا يوحنا الطيب. مات يوحنا سنة 1963. ينظر : المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف وفرديناند توتل، ، ط7، دار المشرق ، بيروت ، 1973م ، ص623.

[29] ينظر : بتصرف ، موقف الكنيسة الكاثوليكية من الإسلام بعد المجمع الفاتيكاني الثاني ، كريم اللحام ، سلسلة ورقات طابة ، مؤسسة طابة ، أبو ظبي ، الإمارات ، العدد الثاني ، 2008م ، ص 7-15-21.

المسيحي على الإطلاق بل وهناك من حصر الهدف من النشاط الاقتصادي في فكرة الهدف الروحي الأخلاقي[30] ، ولهذا سوف نقسم دراسة هذا المبحث على النحو الآتي :

المطلب الأول: النشاط الاقتصادي –المال– لا يخضع لفكرة الحلال والحرام

يرى بعض الباحثين والمؤرخين في علم الأديان إن الديانة النصرانية دين بلا تشريع، معتمدين على قول بعض النصارى وهو (أن دعوة المسيح عليه السلام خالية من المراسم والطقوس كما خلت من تشريع المعاملات؛ لأن موضوع المعاملات والحياة الدنيا برمتها لم تدخل في حسابه بشقيه من مال وقصاص)[31].

ويتبين للباحثين ان هذا الاتجاه يحصر ممارسة النشاط الاقتصادي بدون البحث عن حرمة هذا الكسب من عدمه .

المطلب الثاني:النشاط الاقتصادي –المال– يخضع لفكرة البعد الروحي الأخلاقي:

إن الإرادة أو المشيئة البشرية التي تحكم أي عمل اقتصادي (زراعي أو صناعي أو خدمي) مطلوب له النجاح لا بد أن تتفق مع الإرادة أو المشيئة الإلهية "من أجل ذلك لا تكونوا أغبياء بل فاهمين ما هي مشيئة الرب"[32].

أن إرادة الإدارة في المنظمات ذات الملكية العامة أو الخاصة في الاقتصاد الاشتراكي والشيوعي أو الرأسمالي – لابد أن تكون جزءًا لا يتجزأ من الإرادة الكلية للرب الإله: "لأن الله هو العامل فيكم أن تريدوا وأن تعملوا من أجل المسيرة"[33] .

أي الهدف من النشاط الاقتصادي كما يرى الباحثان هو البعد الروحي والأخلاقي المقصود به وجود إطار أخلاقي يحكم أي عمل جماعي يدار بواسطة فرد أو مؤسسة، كما نقصد به أيضًا – وهذا ما نهتم به ونركز عليه – ضرورة أن يكون لهذا العمل الجماعي مسئولية روحية أو اجتماعية، تبدأ من الداخل (أي تجاه العاملين بنفس المنظمة)، ثم تمتد إلى الخارج لتشمل كل الأطراف المحيطة بالمنظمة (من موزعين، عملاء، أفراد المناطق المحيطة بالمنظمة وفروعها، الحكومة، أفراد المجتمع ككل.

هكذا وبدون تحديد الحلال والحرم، بل يكتفي بأن العمل الاقتصادي يجب أن يكون له هدف أخلاقي روحي، أي يكون الكسب من النشاط الاقتصادي خاضع لفكرة الضمير وهذا الاقتران بين الاقتصاد والأخلاق يولد في النفس البشرية شعوراً بالمسؤولية أمام الله تعالى فيعمل على سلامة ونقاء المعاملات الاقتصادية في المجتمع [34].

---

[30] ينظر : بتصرف ، قضايا إنسانية في الفكر الديني الفلسفي، د. محمد سيد أحمد المسير ، مكتبة الصفا ، القاهرة، 1420هـ -2000م ، ص109.

[31] المصدر نفسه ، ص109.

[32] رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسس : 5: 17.

[33] رسالة فيليبي: 2: 13.

[34] ينظر: كتاب التعاليم المسيحية ومبادئ الفكر الاقتصادي، أ. ناجي جيد، مكتبة الكتب القبطية الأرثوذكسي على موقع الأنبا تكلا هيمانوت على النت، 2011م، ص45.

المطلب الثالث: النشاط الاقتصادي– المال– يخضع لفكرة الحلال والحرام:

وهذا الرأي – أغلب البابوات وآباء الكنيسة وغيرهم– يذهب إلى : (أن المسيح عليه السلام، لم يترك أتباعه بدون أن يرشدهم الى شرع الله تعالى أو مصادر تشريعاته، بل أمرهم أن يأخذوا بهدي التوراة وكتب أنبياء بني إسرائيل، بالإضافة إلى الإنجيل)[35] .

ويرى الباحثان هذا هو الراجح قبل التحريف –حيث توجد شواهد كثيرة في القرآن الكريم تؤكد ذلك، منها قوله تعالى: **ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ**[36]. وقوله تعالى :**ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ**[37]. وهذا يعني إثبات فسق المسيحيين لكونهم لم يحكموا بما أنزل الله تعالى في الإنجيل وكان مصدقاً لما في التوراة، قال تعالى **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ**[38].

وهذه الآيات المباركة تدل على أن ما جاء به السيد المسيح – عليه السلام – هو شريعة تجمع ما بين شرعة اليهود وشرعة المسيح، ولو يوجد نص ما يعارض هذا القول في الإنجيل، فيقول القرآن الكريم: **ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ**[39].

وهذا يدل على أنَّ اليهود لهم شرعتهم ومنهاجهم، وأَن النصارى لهم شرعتهم ومنهاجهم، وللمسلمين شرعتهم ومنهاجهم، وهذا ماَ أكده الشهرستاني[40] بقوله: (في أحكام التوراة أَحكام سياسة الظاهرة العامة، وفي الإنجيل السياسة الباطنة الخاصة، وفي القرآن السياستان جميعاً)[41]. وإذا ثبت أن المسيحية تحتوي على شرعة ومنهاج وسياسة، فأي شريعة أصلها الأمر والنهي بـ(افعل ولا تفعل)، الأمور والنواهي الشرعية، التي يستمد منها (افعل)، وهذا هو الحلال و(لا تفعل) وهذا هو الحرام[42]. ويتضح هذا في المسيحية في الكثير من

---

(35) فقه المعاملات المالية، د. بامبا عاجي، 158.

(36) سورة المائدة، من الآية 68 .

(37) سورة المائدة ، الآية 66.

(38) سورة الصف، من الآية 6.

(39) سورة المائدة، من الآية 48.

(40) الشهرستاني : هو أبو الفتح تاج الدين عبد الكريم بن أبي بكر أحمد المشهور بالشهرستاني، والشهرستاني هذا منسوب إلى شهرستان والبلدة المقصودة هنا تقع في أقليم خراسان وهي أحدى مدن ولاية جوزجان في أفغانستان ، ويعد أحد العلماء الذين كان لهم بعض المؤلفات المشهورة في التراث الإسلامي، أشهرهم الملل والنحل . ينظر : موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ، محمد عمارة ، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، 2004م ، ص 513–514

(41) الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548هـ) ، مؤسسة الحلبي ، بلا – ت ، 1/ 214.

(42) فقه المعاملات المالية، د. بامبا عاجي، ص 156.

وصاياها وخاصة القسم الأخير منها الذي يتعلق بالفقه الجنائي أو التشريع الجنائي، وغيرها من التشريعات من إكرام الأبوين والأقارب، وغيرها مما يدل على الحلية والحرمة التي نسوق بعضا منها على هذا النحو:

1-" فأخذ رؤساء الكهنة قطع الفضة وقالوا هذا المبلغ ثمن دم، فلا يحل لنا إلقاؤه في صندوق الهيكل "[43].

2- " بل يرسل إليهم أن يمتنعوا عن نجاسات الأصنام والزنا والمخنوق والدم "[44].

ويتضح للباحثين أن هذه مجموعة تكاليف تحتوي على الحرام والحلال .

ومن هنا يمكننا تحديد معنى الحلال والحرام من خلال نصوص الكتاب المقدس، فالحلال هو كل ما أذن به ولم ينه عنه الكتاب المقدس، في العهد الجديد منه، فالقيام به فعلاً، وعملاً، قولاً أو كتابة، فكراً أو نية هو مباح حلال، بل هو ما أحله التعليم الرسولي المتوارث، وأباحه الحواريون[45] فيما قالوا به وعملوا به[46].

أما الحرام فهو كل ما يخالف الحلال، ويعاكسه، ويضاده ويعاكس مجرياته، خاصة في تلك التي وردت في وصايا الله العشر ووصايا الكنيسة[47].

المبحث الثالث: خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي وأهدافه

بالنظر إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي نجده يعترف بفضل المال؛ حيث يقول الله تعالى **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ** [48] . بل ويعترف بأهمية المال في العمل الاقتصادي الذي يحرر الإنسان من السؤال[49] ؛ حيث يقول الله سبحانه وتعالى : **ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ** [50].

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي هو جزء من نظام الإسلام فإذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية قد انفصلت تماماً عن الدين والقيم الأخلاقية الإنسانية فهي أنظمة بشرية المصدر، فإن أهم ما يميز نظام الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام عقيدة وشريعة، الأمر الذي يجعل للنشاط الاقتصادي في

---

[43] إنجيل متى: الإصحاح 19 /18- 19.

[44] أعمال الرسل: الإصحاح 15 /20.

[45] الحواريون: وهم أصحاب وتلاميذ السيد المسيح عليه السلام الذين نشروا تعاليم دينه، ورسالته، وقد وصفهم البعض بأنهم فقهاء، واختاروا أسهل الطرق لتعليم تلاميذهم الذين يولون تكوينهم، إذن فالحواريون كانوا فقهاء مجتهدين، يصيبون ويخطئون، ينظر : رسالة في اللاهوت والسياسة، باروخ سبينوزا ، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، ، الطبعة الثالثة، بيروت ، 1994م ، ص 367.

[46] محاور الالتقاء ومحاور الافتراق بين المسيحية والإسلام ، الأستاذ غسان سليم سالم، ، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت ، 2004م ، ص 316.

[47] المصدر نفسه ، ص316.

[48] سورة الكهف، الآية 46.

[49] أبحاث في الشرائع (اليهودية والنصرانية والإسلام)، د. فؤاد عبد المنعم ، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1414هـ - 1994م، ص 163.

[50] سورة التوبة،الآية 74.

الإسلام – على خلاف النشاط الاقتصادي في النظم الوضعية – له خصائص وأهداف خاصة تميزه عن غيره من الأفكار الاقتصادية الأخرى[51]، ولهذا ستكون دراستنا لهذا المبحث من خلال مطلبين:

الأول: خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي ، ودراستنا لهذا المطلب ستكون موزعة على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول: ارتباط النشاط الاقتصادي في الإسلام بالأخلاق ، والفرع الثاني: النشاط الاقتصادي في الإسلام له طابع تعبدي وهدف سام (التوازن بين الجانبين المادي والروحي للإنسان) ، والفرع الثالث: النشاط الاقتصادي في الإسلام له رقابة ذاتية.

الثاني: أهداف الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي ، ودراستنا لهذا المطلب ستكون موزعة على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول: تحقيق حد الكفاية المعيشية، والفرع الثاني: تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، والفرع الثالث: تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية.

المطلب الأول : خصائص الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يتميز بعدة خصائص تميزه عن غيره من الأفكار الاقتصادية الأخرى، وهذه الخصائص نوجزها في ثلاثة فروع هي كما يأتي:

الفرع الأول: ارتباط النشاط الاقتصادي في الإسلام بالأخلاق

إذا كان الراجح في الأفكار الاقتصادية الوضعية هي استبعاد العنصر الأخلاقي فإن االفكر الاقتصادي الإسلامي لا يفصل أبداً بين الاقتصاد والأخلاق، ودليل ذلك أن السنة النبوية رفعت درجة التاجر الذي يسعى لتعظيم مصلحته وأرباحه إلى درجة النبيين والصديقين إذا ما التزم بأخلاق الصدق والأمانة ؛ حيث يقول النبي : ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين يوم القيامة)) [52] ؛ لأن هذا ρ الاقتران بين الاقتصاد والأخلاق يولد في النفس البشرية شعوراً بالمسؤولية أمام الله تعالى فيعمل المسلم على سلامة ونقاء المعاملات الاقتصادية في المجتمع المسلم[53].

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي في الإسلام له طابع تعبدي وهدف سام (التوازن بين الجانبين المادي والروحي للإنسان)

---

[51] النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه ، د . فتحي أحمد عبد الكريم ود . محمد العسال ، الطبعة الثامنة ، 1413هـ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ص20 .

[52] رواه الترمذي، وقال: حديث حسن ، سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض (جـ 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية، 1395 هـ – 1975 م ، باب جاء في صدق التاجر وأمانته والنهي عن الكذب والحلف والغش والبخس في الكيل والميزان،2/10.

[53] الأسس النظرية للنظام الاقتصاد الإسلامي، د. خالد المقرن ، مكتبة المتنبي، الرياض، 2009م، ص35.

لقد أكد الإسلام على كرامة العمل، بل ورفع من قدرِه وارتقى به إلى درجة العبادة، باقترانه بالنية الصالحة والتزامه بالأحكام الشرعية[54]، ومما يدل على ذلك حديث كعب بن عُجرة؛ حيث قال: مر رجل على النبي ρفرأى أصحاب رسول الله ρ من جلده ونشاطه ، فقالوا: يا رسول الله، لو كان هذا في سبيل الله ، فقال ρ:((إذا كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياءً ومفاخرةً فهو في سبيل الشيطان)) [55].

وهذا الطابع التعبدي بحد ذاته حافز قوي على العمل والإنتاج ، الأمر الذي يسهم في زيادة عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، دون التأثر وبشكل كبير بتقلبات الأجور المالية، ما دام المسلم يعمل ابتغاء ثواب الدنيا – العائد المادي– وثواب الآخرة، وهذا يسهم في النهاية في القضاء على البطالة الاختيارية، وفي كبح جماح التضخم، الذي يسود الاقتصاديات المعاصرة[56].

بل إن تلك الصفة التعبدية تجعل العائد المادي أو الحافز الاقتصادي ليس هو الباعث أو الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الإسلامي، كما هو في الاقتصاديات الوضعية، التي عدّت المعاش مقصد الإنسان الأساسي، ولو كان عن طريق الربا والميسر والاحتكار والأنانية وبخس حق الفقير والأجير. وإنما هناك هدف آخر يتمثل في كسب رضا الله تعالى الذي يبتغيه المسلم من وراء نشاطه الاقتصادي ، الذي يتميز بالبعد الزمني في أهدافه، التي لم تعد تقتصر على الجانب المادي، أو الحياة الدنيا فحسب، حيث لم يخلق فيها الإنسان فيها عبثاً، لقوله سبحانه وتعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [57]، وإنما يمتد إلى ما بعدها، التي هي غايته، في إطار الهدف الأسمى والنهائي الذي من أجله خلق الإنسان، وهي عبادة الله تعالى : ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [58].

ومن هنا يوفِّق الاقتصاد الإسلامي بين العنصرين اللذين يتكون منهما الإنسان وهما: المادة وهو الحياة الدنيا والمعاش فيها والروح وهو عبادة الله؛ حيث يعطي كلا منهما ما يستحقه من الرعاية والعناية ، فهو يدعو الإنسان إلى العمل والكسب في الدنيا، كما يدعوه في الوقت نفسه إلى العمل لطلب الآخرة، يقول الله سبحانه وتعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭼ [59]. ويقول تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [60].

فهذه الآية رغم ما فيها من أمر إلهي بالانتشار في الأرض ليمارس المسلم نشاطه الاقتصادي ، فإنها في الوقت نفسه استهدفت حفظ التوازن المطلوب بين الجانب المادي والجانب الروحي، حينما مزجت العمل

---

(54) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، ط1، 1415هـ، ص142.

(55) المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ) ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ،الطبعة الثانية ، بلا– ت ، 19 /282.

(56) التضخم والبطالة في إطار التكييف الهيكلي من منظور إسلامي، د. قاسم الحموري ، بحث منشور في كتاب التنمية من منظور إسلامي، الناشر: البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة آل البيت،1991م ، ص420–428.

(57) سورة المؤمنون ، الآية 115 .

(58) سورة الأنعام , الآية 162 .

(59) سورة القصص ، الآية 77 .

(60) سورة الجمعة، الآية 10 .

الاقتصادي الدنيوي بذكر الله كثيراً ، حتى لا يقع الإنسان في هزال الرهبانية أو في سعير الشهوات المادية. بل وأنكرت السنة النبوية على من يترك العمل ويترهبن بنية التفرغ للعبادة، كما في قصة الرجل العابد الذي قال فيه الرسول ρ: ((أيكم كان يكفيه علف ناقته وصنع طعامه؟)) قالوا: كلنا يا رسول الله، قال: ((كلكم خير منه))"[61].

ويرى الباحثان أن هذا الجانب التعبدي لا يدعو إلى تراخي الإنسان في نشاطه الاقتصادي ، بل إن التركيز على جانب من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى يتنافى مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تنظم أمور المعاش كما تنظم أمور المعاد، وتدعو لطلب الدنيا كما تدعو لطلب الآخرة.

الفرع الثالث: النشاط الاقتصادي في الإسلام له رقابة ذاتية

إن أغلب الأفكار الاقتصادية الوضعية قد انفصلت عن الدين تماماً، وأبعدته عن القيام بدور إيجابي في نظمها الاقتصادية، ونتيجة لذلك فإن رقابة النشاط الاقتصادي في ظل هذه النظم كانت موكولة إلى السلطة العامة، تمارسها طبقاً للقانون، الأمر الذي يجعلها في النهاية عاجزة عن تحقيق جميع أهدافها، لعدم وجود رقابة أخرى غيرها، ودليل ذلك ما هو مشاهد في ظل هذه النظم من تهرب الكثير من التزاماتهم ومن القيود التي تفرض عليهم لمصلحة المجتمع كالضرائب، وذلك كلما غفلت الدولة، أو عجزت أجهزتها عن ملاحقتهم[62].

أما في ظل الفكر الاقتصادي الإسلامي فإنه يوجد إلى جوار الرقابة الرسمية التي تمارسها الدولة رقابة أخرى – أشد وأكثر فاعلية – هي رقابة الضمير المسلم، القائمة على الإيمان بالله تعالى وعلى الحساب في اليوم الآخر حيث قال سبحانه وتعالى: **ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ**[63] وقال تعالى: **ﭽ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ**[64] ، وحين يشعر الإنسان بأنه إذا ما انفلت من الرقابة البشرية فإنه لا يستطيع الإفلات من الرقابة الإلهية، التي أعدت له عذاباً أليماً في حالة انحرافه، من ذلك قوله تعالى : **ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﭼ**[65]. وهذا في حد ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة النشاط الاقتصادي المتصف بالإنسانية والرحمة والعدل.

المطلب الثاني : أهداف الفكر الاقتصادي في التشريع الإسلامي

يسعى الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق عدة أهداف من النشاط الاقتصادي يمكننا إبرازها في الفروع الآتية:

---

[61] المصنف، أبي بكر عبدالرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، باب خدمة الرجل صاحبه، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1392هـ ، 11/ 244.

[62] النظام الاقتصادي في الإسلام، د. أحمد العسال، د. فتحي عبدالكريم، مكتبة وهبة،1977 ،ص26.

[63] سورة الحديد ، الآية 4 .

[64] سورة آل عمران ، الآية 5 .

[65] سورة الحاقة ، الآيات 30 – 32 .

الفرع الأول: تحقيق حد الكفاية المعيشية

يهدف الإسلام من نشاطه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان ، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية "، وهو يختلف عن حد الكفاف المعروف في الاقتصاد الوضعي، والذي يتمثل في توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته، بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة، وهو ما يشكل مستوى متواضعاً للرفاهة الاقتصادية[66].

بل وتوفير حد الكفاية، الذي يفترض على المجتمع الإسلامي توفيره لكل فرد عجز عن تحقيقه هو العبرة : ((أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى)) ρفي العطاء وذلك لقوله [67].ولهذا فقد فرض الإسلام موارد معينة – كالزكاة – تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرون على كفاية أنفسهم، والتاريخ الإسلامي مليء بالشواهد التي تثبت أن الدولة الإسلامية كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين، ولو كانوا غير مسلمين، وقد كان عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– يقول لعماله على الزكاة: "إذا أعطيتم فأغنوا"[68].

ويرى الباحثان بأن الزكاة ليست الأداة الوحيدة المسئولة عن ضمان حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي، بل يعد التدخل في سوق العمل من قبل الدولة لتوفير فرص العمل والكسب للعاطلين عن العمل وإقرار الأجر العادل الذي يحقق الكفاية المعيشية للأجير وتوجيه الموارد الاقتصادية وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية من الأدوات التي تسهم في تحقيق حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي .

الفرع الثاني: تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل

أنكر الإسلام– وبشدة – التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة، الغير العادل، الذي تستأثر فئة بالجزء الأكبر منه، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية الساحقة، التي لا تستطيع ضمان تغطية حاجاتها الأساسية، ولهذا لا يقر الغنى المطغي، أو تسلط الأقلية على مقدرات الجماعة، كما هو الحال في النظم الاقتصادية الوضعية، بل لا يقر الفقر المعدم، أو حرمان أحد من وسائل المعيشة، ويقاوم ذلك كله ويأباه ولا يقبله[69] .

فليس في التصور الإسلامي أن يكون الظلم الاجتماعي أو إهمال حق الفقراء والضعفاء أو تكديس الثروة واكتنازها هو الغاية التي يسعى إليها عنصر المال، أو التوزيع في الإسلام[70]، بل العكس هو الصحيح، إذ إن تخفيف التفاوت وتقريب الفقراء من الأغنياء ومنع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد المضرة بالأخلاق هدف من أهداف الإسلام في مجال الاقتصاد ، من ذلك قوله تعالى : ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ

---

[66] تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي،د. محمد فتحي صقر ، مطابع المختار الإسلامي، 1985م ، ص71.

[67] المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه أحمد شاكر، دار المعارف مصر، 1396هـ، برقم 4648 .

[68] الأموال، أبو عبيد ، تحقيق: محمد هراس، دار الكتب العلمية، 1986م، ص 502.

[69] ينظر : بتصرف ، خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه ، مقال نشرته المدونة الإلكترونية (ستقرأ) على النت ، على الرابط الآتي :

https://www.satuqra.com/2020/03/blog-post_7825.html.

[70] اقتصاديات الغنى في الإسلام ، د. عمر المرزوقي ، جامعة الملك سعود، الرياض ، عمادة البحث العلمي، 1423هـ ، ص60.

ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ [71]

ولهذا فالإسلام ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار والربا والقمار والرشوة والغش وكل أشكال الاستغلال والأنانية التي يكون الفقير هو ضحيتها، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة ويحث على الوصايا والأوقاف والصدقات التطوعية بشكل يحقق في النهاية توزيعاً عادلاً للدخل والثروة في المجتمع ويرتقي بحال الفقير [72].

الفرع الثالث: تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية

لا تتوقف أهداف الفكر الاقتصادي في الإسلام على تحقيق حد الكفاية، والتصدي للفقر والفاقة وإنما تتجاوزه إلى هدف سام يتمثل في تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية ، بما يكفل لها الأمن والحماية ويدرأ عنها العدو المتربص باستقلالها والمستنزف لطاقاتها الاقتصادية[73]، يقول الله سبحانه وتعالى : **ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ** [74] .

الخاتمة

إن أهم النتائج التي توصلنا إليها في ضوء هذه المقالة هي

1- إن عملية ارتباط الأفكار الاقتصادية في الفكر الإسلامي تختلف كثيراً عما هي موجودة الفكر المسيحي واليهودي، ففي المسيحية وبعد اتساع التجارة والأسواق انحسرت في الصوامع والكنائس وفي عقول الرهبان بسبب عجزها عن التماشي مع جزئيات الحياة فابتعدت كثيراً عن الدنيا عكس العقيدة الإسلامية فإنها أضفت شمولاً إلى جميع مناحي الحياة ومنها الاقتصادية وذلك لأن الفكر الاقتصادي الإسلامي منبثق من شريعة رب الأرباب والعقيدة الإسلامية هي إحدى دعائمه مع العدالة والقيم الإنسانية فهو واضح وضوح العقيدة لكل إنسان والمغزى في بيان الأصول والمبادئ لهذا النظام بلغة العصر وأسلوب ربطها بما يجري في هذه الحياة.

[71] سورة الحشر ، الآية 7 .

[72] ينظر : بتصرف ، خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه ، مقال نشرته المدونة الإلكترونية (ستقرأ) على النت ، على الرابط الآتي :

https://www.satuqra.com/2020/03/blog-post_7825.html.

[73] ينظر : بتصرف ، المصدر السابق ، على الرابط الآتي :

https://www.satuqra.com/2020/03/blog-post_7825.html.

[74] سورة الأنفال ، الآية 60 .

2- بالنظر إلى الاقتصاد الإسلامي فلا يمكن معرفته بعيدًا عن شريعة الإسلام وعقيدته في حين نجد أن الفكر الاقتصادي الأوروبي المعاصر تجرد عن الصبغة الدينية رغم انبثاقه عن الديانتين القديمتين المسيحية واليهودية .

3- إنَّ النِّظام الاقتصاديَّ الإسلاميَّ نظامٌ متميِّزٌ في ذاته وخصائصه، نظام صالح لكل زمان ومكان، ينقصه فقط ثقة الحكومات في قدرته على حلِّ المشاكل المختلفة، والسَّعي بجدِّيَّة في تطبيقه، في الوقت الَّذي أثبتت الأنظمة الأخرى فشلها الذَّريع، وعدم قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية.

4- لقد أتى الإسلام بمبادئ اقتصادية عامة لها أثرها في الاقتصاد كقوله سبحانه وتعالى: **ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ** سورة الإسراء ، الآية: ٢٩ ، وقوله: **ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ** سورة الأنعام ، من الآية: ١٤١ ، إلى أمثال ذلك من الآيات التي تحث على التوسط والاعتدال كما هو شأن الإسلام في تشريعاته.

5- إن الإسلام حقق هدف الاقتصاد من العمل على رفاهية بني الإنسان جميعاً، وحقق نظريته التي تتألف من الإنتاج والتوزيع والنقود على نحو عادل لا اضطراب فيه، ولا غبن على أحد.

أما أهم المقترحات والتوصيات فهي كالآتي :

1- معرفة تطور التحولات الاقتصادية في الأمة الإسلامية، والاستفادة منها في الواقع المعاصر من خلال مقارنة وقائعها المختلفة بهدف إبراز خواصها المشتركة، وعوامل اختلافها.

2- استقراء واستنباط القواعد التي تحكم الفعاليات المختلفة واستنباطها بهدف استشراف وقوع حوادث مستقبلاً إذا توافرت الظروف المتقاربة.

3- دراسة نمو الاقتصاد الإسلامي عبر التاريخ والمبادئ التي يقوم عليها من خلال واقع القرآن الكريم والنصوص النبوية والتطبيق الإسلامي الأول.

4- استعراض أفكار الاقتصاديين المسلمين وتبصر متغيرات الواقع الذي عاشته وانبعثت منه بكون أن الأفكار الاقتصادية نتاج للواقع الاقتصادي وانعكاس لفهمهم للشريعة الإسلامية وللإيمان الاعتقادي عند المسلمين.

5- توثيق الصلة بالمصادر الاقتصادية بهدف الاطلاع بها وبما كتبه الاقتصاديون المسلمون.

6- تلبية الحاجات إلى دراسات نظرية وتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي، والإفادة من المتوافر في المصادر والمراجع.

7- تشجيع الباحثين للقيام بالدراسات التطبيقية في إطار التوجه الحالي لإنشاء الكثير من المشاريع القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية.

8- الحاجة إلى تبصر الأبعاد الاقتصادية وكيفية التعامل معها من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

9- ضرورة الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

10- المساهمة في بناء قاعدة بيانات ومعلومات اقتصادية عن المجتمعات الإسلامية، ولا سيما في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية في النواحي الاقتصادية.

11- الحاجة إلى دراسة التطبيقات الاقتصادية الحالية (دراسة حالة) للمشاريع في ضوء الشريعة الإسلامية ومعالجة المشكلات التي تواجهها.

12- العمل على بناء كوادر مؤهلة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

1- أبحاث في الشرائع (اليهودية والنصرانية والإسلام)، د. فؤاد عبد المنعم، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1414هـ - 1994م.

2- الأسس النظرية للنظام الاقتصاد الإسلامي، د. خالد المقرن ، مكتبة المتنبي، الرياض، 2009م.

3- اقتصاديات الغنى في الإسلام ، د. عمر المرزوقي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ،عمادة البحث العلمي ، 1423هـ.

4- الأموال، أبو عبيد ، تحقيق: محمد هراس، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1986.

5- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، د. محمد فتحي صقر ، مطابع المختار الاسلامي، 1985م.

6- التضخم والبطالة في إطار التكييف الهيكلي من منظور إسلامي، د. قاسم الحموري ، بحث منشور في كتاب التنمية من منظور إسلامي، الناشر البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة آل البيت، 1991م.

7- التعاليم المسيحية ومبادئ الفكر الاقتصادي، أ. ناجي جيد، مكتبة الكتب القبطية الأرثوذكسية، موقع الأنبا تكلا هيمانوت، 2011 م.

8- التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، التعريب والجمع التصويري لجنة الترجمة، وليم وهبة وآخرون، شركة ماستر ميديا ، بلا- ت ، 1882م.

9- دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، ط1، 1415هـ.

10- رسالة بولس الرسول الثانية إلى أهل كورنثوس ، في النسخة المعتمدة لدينا من التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، التعريب والجمع التصويري، وليم وهبة وآخرون.

11- رسالة في اللاهوت والسياسة، الأستاذ باروخ سبينوزا ، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، ، الطبعة الثالثة، بيروت ، 1994م .

12- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م .

13- الفقه الاجتماعي للكنيسة، د. وليم فابريل ، ترجمة : عادل زعيتر، منشورات الكنيسة الكاثوليكية ، مصر ، 2009م.

14- فقه المعاملات المالية في الأديان السماوية ، د. أبو عبد الله بامبا عاجي، دار عباد الرحمن، الطبعة الأولى ، القاهرة، مصر ، 1430هـ - 2009م .

15- قضايا إنسانية في الفكر الديني الفلسفي، د. محمد سيد أحمد المسير، مكتبة الصفا، القاهرة، 1420هـ-2000م .

16- الكتاب المقدس , بطريك بابل على الكلدان : مار روفائيل بيداويد الأول, إصدار دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط بإذن الرؤساء , جمعية الكتاب المقدس , لبنان , (1993-1995م) .

17- المال والتشبث به، مشيل دي فاليري ، مركز دافينش، المصرية للنشر والتوزيع، 2006م .

18- محاور الالتقاء ومحاور الافتراق بين المسيحية والإسلام ، الأستاذ غسان سليم سالم، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت ، 2004م .

19- المسند للإمام أحمد بن حنبل، شرحه أحمد شاكر، دار المعارف مصر، 1396هـ.

20- المصنف، أبي بكر عبد الرزاق بن همام، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1392هـ

21- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ) ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، بلا - ت .

22- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548هـ) مؤسسة الحلبي ، بلا - ت .

23- المنجد في اللغة والأعلام، لويس معلوف وفرديناتوتل، ط7، دار المشرق ، بيروت ، 1973م.

24- النظام الاقتصادي في الإسلام، د. أحمد العسال، د. فتحي عبدالكريم، مكتبة وهبة،1977.

ب- مواقع النت :

1- خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه ، مقال نشرته المدونة الإلكترونية (ستقرأ) على النت ، على الرابط الآتي :

https://www.satuqra.com/2020/03/blog-post_7825.html.